الإسلام السياسي في الصومال بين ثنائية الفشل والإرهاب

د.السيد علي أبو فرحة

مدرس العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة بني سويف-مصر

تقسيم الدراسة

المبحث الأول

موقع الإسلام السياسي في خريطة صراع الفرقاء في الصومال

المبحث الثاني

تجربة الإسلام السياسي في الحكم بالصومال/ التحول من الفشل للإرهاب

المبحث الثالث

مآلات «الدولة» في الصومال بين ثلاثية الفشل والإفشال والإرهاب

الإسلام السياسي في الصومال بين ثنائية الفشل والإرهاب

المقدمة/ السياقات السياسية الداخلية والخارجية للدولة في الصومال:

قد يبدو إثارة تساؤل عن أسباب فشل الدولة في الصومال من قبيل السذاجة البحثية لاعتياد الباحثين والمتخصصين لقرابة ثلاثة عقود علي الحالة الصومالية الموسومة بالفشل منذ عام ١٩٩١م، بيد أنه بنظرة ما علي خريطة الصومال يتضح جليا حالة التعجب والدهشة التي قد يخلفها مثل هذا التساؤل.

المصدر: الموقع الإلكتروني لمؤسسة خرائط العالم https://arabic.mapsofworld.com/

فالصومال لديها من عناصر القوة ما يؤهلها لتكون دولة مستقرة، ليس هذا فحسب، وإنما للإضطلاع بدور إقليمي قائد: حيث أن مساحتها تقدر بـ ٦٣٧٦٥٧ كيلومتر مربع، أي ما يربو علي نصف مساحة جمهورية مصر العربية، وهذه المساحة تقع في منطقة تعد ذات أهمية جيواستراتجية عالمية وهي منطقة القرن الأفريقي المطلة علي خليج عدن من الشمال، والمحيط الهندي من الشرق بإجمالي سواحل تتجاوز ثلاثة آلاف كيلومتر، وتتميز جغرافيا الصومال بطبيعتها السهلية المتدرجة من الشمال حيث المرتفعات وصولا لأراض سهلية مستوية، والتي تغطي ثلثي مساحة الصومال[١].

ويضاف إلى عناصر القوة تلك عنصر لا يقل أهمية وهو محدودية عدد دول الجوار الصومالي خاصة إذ ما قورنت بدول أفريقية أخري تتجاوز ضعف هذا العدد، حيث لديها حدود مشتركة مع ثلاث دول فقط وهي جيبوتي من الشمال الغربي، وكينيا من الجنوب والجنوب الغربي، وإثيوبيا من الغرب، ، وتتميز بحجم سكان ليس ضئيلاً قد يمثل قاعدة للبناء والتنمية رغم رحي القتل والمجاعة والجفاف الدائرة في البلاد منذ سنوات، حيث يُقدر سكانها بما يربو قليلاً عن ١١ مليون نسمة[٢]، وبالإضافة لعناصر المساحة والموقع والسكان، هناك عنصر في غاية الأهمية من حيث التأثير خاصة إذا ما قورن بتأثيره في حالات أفريقية ليست ببعيدة عن الإقليم الصومالي، وهو عنصر التجانس العرقي والديني، حيث أن ٨٥٪ ينتمون للقومية الصومالية، وهي قومية تدين بالإسلام السني، يُضاف لكل عناصر القوة المذكورة إنفاً تخمة في الموارد الطبيعية غير المستغلة كاليورانيوم والحديد والقصدير والجبس والبوكسيت والنحاس والفاس الطبيعي، وتقديرات محتملة للنفط.

وبقراءة تلك البيانات الأولية للواقع الصومالي يتضح أن الصومال لديها من المقدرات ما يدفع غير المتخصصين – إذ ما عُرضت عليه تلك المؤشرات بصورة صماء- للافتراض بأن تلك الدولة تمارس دوراً إقليمياً قائداً، أو علي أقل تقدير دولة مستقرة.

بيد أنه بقراءة الوجه الآخر للصومال وهو التعرف علي وضعية الصومال وفقاً للمؤشرات الغربية ستتكشف طرفية المشهد، فاستطلاع المؤشرات الإثني عشر لتقرير الدول الهشة، والمقسمة لأربع مجموعات كل منها تضم ثلاثة مؤشرات، وأول تلك المجموعات هي مجموعة مؤشرات التماسك، والتي تضم ثلاثة مؤشرات هي (التواجد الأمني، تفتت النخبة، المظالم الجماعية)، ومجموعة المؤشرات الاقتصادية وتضم

١ الصفحة الرسمية لجمهورية الصومال الديمقراطية بالموقع الالكتروني الرسمي لجامعة الدول العربية، عبر الرابط التالي، http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Pages/CountryData.aspx (21/12/2017).

٢ الصفحة الرسمية لجمهورية الصومال الديمقراطية بالموقع الالكتروني الرسمي لكتاب الحقائق الأمريكي، عبر الرابط التالي، https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/so.html (21/12/2017).

(الانهيار الاقتصادي، التنمية الاقتصادية غير المتكافئة، هجرة العقول ورأس المال البشري)، ومجموعة المؤشرات السياسية وتضم (شرعية الدولة، الخدمات العامة، حقوق الإنسان وحكم القانون)، والمجموعة الأخيرة هي مجموعة المؤشرات الاجتماعية (الضغوط الديمغرافية، اللاجئين والنازحين، التدخل الدولي)[1].

يتضح باستطلاع تلك المؤشرات أن الصومال دائما ما تستقر في أكثر فئات التقرير هشاشة وفقا للجدول التالي:

وضع الصومال في مؤشر الدول الهشة في الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٦- ٢٠١٧

السنة	ترتيبها في مؤشر الأكثر هشاشة	الدرجة على المؤشر
٢٠٠٦	السادسة	١٠٥,٩
٢٠٠٧	الثالثة	١١١,١
٢٠٠٨	الأولى	١١٤,٢
٢٠٠٩	الأولى	١١٤,٧
٢٠١٠	الأولى	١١٤,٣
٢٠١١	الأولى	١١٣,٤
٢٠١٢	الأولى	١١٤,٩
٢٠١٣	الأولى	١١٣,٩
٢٠١٤	الثانية	١١٢,٦
٢٠١٥	الثانية	١١٤,٠
٢٠١٦	الأولى	١١٤,٠
٢٠١٧	الثانية	١١٣,٤

الجدول من تصميم الباحث استنادا لمؤشر الدول الهشة، بالرجوع للموقع الالكتروني الرسمي للتقرير عبر الرابط التالي: (٢٠١٧/١٢/٢١) http://fundforpeace.org/fsi/data/

١ مؤشر الدول الهشة هو تقرير سنوي صادر عن مؤسسة صندوق الديمقراطية بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية – وهما مؤسستان أمريكيتان- ويشمل التقرير حالة المؤشرات الإثني عشر المذكورة في عدد ١٧٨ بلد منذ ٢٠١٣م، بعد بدايته تحت اسم مؤشر الدول الفاشلة في عام ٢٠٠٥، والذي ضم ٧٥ بلد، ثم ١٤٦ بلد في عام ٢٠٠٦.

يبدو جليا من الجدول السالف أن الصومال عادة ما تستقر في المرتبة الأولي وفقاً لمؤشر الدول الهشة منذ صدور نسخته الثالثة عام ٢٠٠٨ تحت اسم مؤشر الدول الفاشلة، حيث أنها في النسختين الأولي والثانية كانت تحتل مواقع تشير لكونها أقل هشاشة من موقعها الحالي وهما الموقعان السادس والثالث علي التوالي في عامي ٢٠٠٦، و٢٠٠٧، وبالنظر في المؤشرات الفرعية الإثنتي عشر يتضح أنه عادة لا تقل عن تسع درجات من عشرة[(١)].

وعلي الرغم من عدم الاختلاف النسبي البين في موقع الصومال علي مدار عمر التقرير الذي يربو علي العقد، مما يوحي بعدم وجود اختلافات جوهرية من وجهة نظر المراقبين الغربيين في الوضع الداخلي للصومال، إلا أن هذه الهشاشة قد تكون غير مفهومة لغير المعنيين بالشأن الصومالي في ضوء البيانات الأولية المشار إليها سلفاً والتي تشير لافتراض وجود دولة مستقرة ومتماسكة، وعليه فإنه من الجيد قراءة تلك المؤشرات في ضوء ملابسات الوضع علي الأرض في الصومال، وموقع القوي المحسوبة علي الحركة الإسلامية من تلك الملابسات لغاية فهم لماذا يُشار إلي الصومال باعتبارها أكثر دول العالم هشاشة وفشلاً علي مدار سنوات.

المبحث الأول : موقع الإسلام السياسي في خريطة صراع الفرقاء في الصومال

يبدو أن الفشل موصول من محمد سياد بري إلي محمد عبد الله فارماجو، فمنذ انهيار نظام الرئيس الصومالي سياد بري في يناير ١٩٩١، ورحي الحرب الأهلية دائرة في الصومال بدرجة من التعقيد يصعب علي المراقبين متابعة متغيراتها أو الوقوف علي خريطة محددة لجميع فرقائها، والمتورطين فيها، ويعدد المراقبون الغربيون ست فرق رئيسية من المتورطين في الصراع الأهلي في الصومال وهذه المجموعات هي جماعة «الشباب»، مجموعة «اتحاد المحاكم الإسلامية»، مجموعة «أهل السنة والجماعة»، ومجموعات «القراصنة»، و«حركة رأس كامبوني»، هذه هي أهم الفصائل المتقاتلة في الصومال وفقاً للمراقبين الغربيين، بالإضافة لحركات أخري صغيرة كـ «تجمع السلام الصومالي»، و«جيش مقاومة راحانوين - RRA - Rahanwein Resistance Army»، وتنظيم «حزب الإسلام»، و«الجبهة الإسلامية»، و«تحالف تحرير الصومال»، و«لواء رأس كامبوني»[(٢)]، وسيعرض الباحث لتلك الفصائل كالتالي:

١ يضع مؤشر الدول الهشة تقديرا من عشر درجات في كل مؤشر من مؤشراته الإثني عشر، وتحصل كل بلد يتضمنها المؤشر علي تقدير من ١ إلي ١٠ لتشير كلما ارتفعت درجتها إلي كونها أكثر هشاشة وفشلا، وبمجموع تلك المؤشرات يُعطي التقييم العام للدولة من ١٢٠ درجة فكلما اقتربت من هذا الرقم كلما كانت أكثر هشاشة من الدول تلحقها بمجموع درجات أقل.

٢ تميز الدراسات الغربية بين حركة رأس كامبوني «Ras Kamboni Movement» و«فرقة رأس كامبوني» «Ras Kamboni Brigade» حيث بدأت الأولي نشاطها عام ٢٠١٠، في حين بدأت الثانية نشاطها عام ٢٠٠٩، وقد انشقت الأولي عن الثانية في عام ٢٠١٠.

جماعة الشباب، وتُعرف أيضا باسماء أخري منها «شباب الإسلام»، و«الشباب الإسلامية»، و«حركة شباب المجاهدين»، و«حركة الشباب المجاهدين» و«حركة شباب الجهاد»، و«حزب الشباب»، وأسماء عدة أخري[1].

وتعد تلك الحركة أحد أهم الحركات المسلحة في الصومال، وقد كانت تلك الحركة في السابق تمثل الجناح المسلح لاتحاد المحاكم الإسلامية الصومالي، والتي سيطرت سابقا علي معظم الأراضي بجنوب الصومال في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، وحتي يناير ٢٠٠٧ قبل اجتياح القوات الأثيوبية للصومال للقضاء علي اتحاد المحاكم في حرب استمرت لأسبوعين.

والهدف المعلن للحركة ه تأسيس دولة إسلامية في الصومال تستند للشريعة، تضم أقاليم الصومال، وأرض الصومال، وبونت لاند، وشمال شرق كينيا، وإقليم أوجادين، وإنهاء النفوذ الأجنبي «الكافر» بها، وعليه يقوم بقيادة العمليات المسلحة ضد كل القوي الأجنبية في الصومال، وتتفق الجماعة مع غيرها من فرقاء الصومال في الأداء حيث يخوض جميع الفرقاء حرب عصابات وهجمات مسلحة في مواجهة الحكومة الفيدرالية الانتقالية بالصومال، والقوات الأثيوبية، وقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والمعروفة اختصاراً بـ«AMISOM» وذلك منذ نهاية عام ٢٠٠٦م.

ومع رحيل القوات الأثيوبية في يناير ٢٠٠٧ بدأت الحركة تطوير أساليب جديدة في سلوكها العنيف مستوحاة من الخبرة الأفغانية والعراقية والمتمثلة في أجهزة التفجير المحمولة، والعبوات الناسفة المزروعة علي جانبي الطرق، والهجمات الانتحارية، والقتل بقطع الرأس، وقد أدرجت الحركة في ٢٩ فبراير ٢٠٠٨ كمنظمة إرهابية أجنبية من قبل حكومة الولايات المتحدة بموجب المادة ٢١٩ من قانون الهجرة والجنسية الفدرالي، وفي ٢٠١٢ تم إضافة قادتها إلي برنامج الحكومة الأمريكية للمكافآت من أجل العدالة والذي يُقدم مكافآت مالية كبيرة مقابل الحصول علي معلومات تؤدي إلي القبض عليهم[2].

١ يُعدد موقع الأمن العالمي أسماء الحركة كالتالي:

"Al-Shabaab (Also known as: Al-Shabaab Al-Islaam, Al-Shabaab al-Islamiya, Al-Shabaab Al-Jihaad, Al-Shabab, Ash-shabaab, Harakat al-Shabaab al-Mujahideen, Harakat Shabab Al-Mujahidin, Harakatul Shabaab al-Mujaahidiin, Hizbul Shabaab, Hisb'ul Shabaab, HSM, Mujahideen Youth Movement, Mujahidin Al-Shabaab Movement, Mujaahidiin Youth Movement, Mujahidin Youth Movement, Shabaab, MYM"

2 Foreign terrorist organizations, Bureau of counterterrorism, U.S state department, via link: https://www.state.gov/j/ct/rls/other/des/123085.htm (22/12/2017)

أما عن تكوين حركة الشباب فهي حركة غير مركزية، وتتسم بعدم التجانس سواء من حيث الأهداف أو أولويات العمل، وينتمي أفرادها إلي عشائر متباينة، ومن ثم فهي عرضة للتقاطعات العشائرية والانقسامات الداخلية، والتحالفات المتغيرة، وحتي عام ٢٠٠٨ لم تكن هناك معلومات دقيقة عن الحركة. إلا أنه بحلول عام ٢٠١٢ تواترت التقديرات حول أعداد مقاتليها لتتراوح بين ٣٠٠٠ إلي ٧٠٠٠ مقاتل قوامهم الأساسي صماليون ، بيد أن ذلك لا ينفي ضمها لمقاتلين من كينيا، والولايات المتحدة وكندا.

وليست هناك معلومات دقيقة حول الخبرات التدريبية لقادة التنظيم، حيث يعتقد بعض المراقبين أن قادتها تلقوا بعض التدريب في القاعدة بأفغانستان، وأعلنت في مناسبات عدة إشادتها بتنظيم القاعدة، وأعلن في فبراير ٢٠١٢ عن اندماجها في تنظم القاعدة بقيادة أيمن الظواهري[1].

اتحاد المحاكم الإسلامية العليا: في أعقاب انهيار نظام سياد بري التفت الزعماء المحليون فجأة نحو السلطة، لينخرط الجميع في صراع محموم، وفي خضم هذا الصراع ظهرت في أنحاء متفرقة تجمعات عرفية برعاية عشائرية حملت علي عاتقها تطبيق ما وُصف بأنه «القانون المستند للشريعة»، وقد وُصفت تلك التجمعات باسم «المحاكم الشرعية»، وسرعان ما اكتسبت تلك التجربة زخماً وشعبية في أنحاء الصومال خاصة في ضوء ما عملت عليه تلك «المحاكم» من توفير الخدمات الأساسية للمواطنين كالخدمات التعليمية والطبية التي يعجز عن توفيرها غيرها.

ومع حلول عام ٢٠٠٠ ومع استمرار غياب حكومة مركزية اتفقت إحدي عشرة عشيرة من تلك العشائر التي تعقد تلك المحاكم علي الاتحاد تحت لواء تجمع واحد عُرف باسم «اتحاد المحاكم الإسلامية العليا» والذي يُشار لها اختصاراً في الأدبيات الأجنبية بـ «ICU» بهدف تحقيق الاستقرار في دولة صومالية إسلامية، ويُعد هذا التنظيم هو استنساخ لما يُعرف بـ«الاتحاد الإسلامي» وهو التنظيم الذي تشكل عام ١٩٨٤م، والمُشار له اختصاراً بـ «AIAI»، والتي تم حلها عام١٩٩٧، وكان أول عملية مسلحة قادتها في يناير ١٩٩٢م لقتل طبيبة من «الرابطة الدولية لطب الأطفال» التي تعمل تحت مظلة «اليونيسيف» في مدينة «بوساسو» الصومالية، وفي أعقاب انسحاب القوات الأمريكية من الصومال عام ١٩٩٥م بعد احتدام القتال مع العشائر المسلحة[2]، شهدت

1 https://www.globalsecurity.org/military/world/para/al-shabaab.htm (22/12/2017)

2 Bryden, Matt. "No Quick Fixes: Coming to Terms with Terrorism, Islam, and Statelessness in Somalia." The Journal of Conflict Studies 23, no. 2 (Fall 2003): 24-56. Web. 29 Mar. 2016, available via link: https://journals.lib.unb.ca/index.php/jcs/article/view/215/373 (22/12?2017)..

البلاد العملية المسلحة الأخيرة لهذا التنظيم في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٦م، وكانت عبارة عن اشتباكات مسلحة بينها وبين القوات الأثيوبية المساندة للرئيس الصومالي «علي مهدي محمد» في إحدي المناطق الحدودية بين الصومال وإثيوبيا، وقد تمكنت حينها القوات الأثيوبية من القضاء علي الاتحاد الإسلامي وتفكيك أجهزته القضائية والسياسية والمسلحة[(١)].

ومع تنامي سيطرة اتحاد المحاكم الإسلامية العليا علي معظم الأراضي الصومالية في مواجهة أمراء الحرب المحليين، وانتخاب «الشيخ شريف شيخ أحمد» رئيسا له في عام ٢٠٠٥م[(٢)] في أعقاب تداعي حكومة «صلاد» الانتقالية[(٣)]، صدر قرار مجلس الأمن الدولي في ٢٠٠٦/١٢/٠٦ بشأن إرسال قوات دولية إفريقية للصومال، خاضت قوات المحاكم معارك واسعة في مواجهة الحكومة الصومالية المؤقتة، والقوات الأثيوبية الداعمة لها، هرب في أعقابها «شيخ أحمد» إلي كينيا لتعتقله السلطات هناك لتفرج عنه لاحقاً في إطار صفقة متبادلة تحت رعاية أمريكية للإفراج عن ١٥ جندي أمريكي محتجزين لدي قوات المحاكم منذ معركة «رأس كامبوني»، لينتقل بعدها شيخ أحمد إلي اليمن مع بعض من أفراد تنظيمه في ٨ فبراير ٢٠٠٧م بعد دخول القوات الإثيوبية العاصمة مقديشيو، وفي ديسمبر ٢٠٠٨ استقال الرئيس الصومالي «عبدالله يوسف» لتُعقد انتخابات تنافس فيها ١٤ مرشحاً علي منصب الرئاسة، فاز فيها «شيخ أحمد» و«نور عدي» رئيس الوزراء الصومالي الأسبق في الجولة الأولي، بيد أنه بعد انسحاب الأخير، أُعلن فوز «شيخ أحمد بها» ليتولي الرئاسة مع مطلع عام ٢٠٠٩[(٤)].

---

1 Al ittihad Al Islamiya, Mapping Militant Organizations, Stanford University, via link: http://web.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgi-bin/groups/view/99 (22/12/2017)

٢ شيخ شريف شيخ أحمد هو الرئيس السابع للصومال، والرئيس السابق لاتحاد المحاكم الإسلامية، وُلد في ٢٥ يوليو ١٩٦٤م في إحدي قري منطقة مهداي التي تبعد ١٢٠ كيلومتر شمال شرق العاصمة مقديشيو، وقد وُلد لأسرة متصوفة من عشيرة «أبجال»، وحصل علي شهادة الثانوية العامة من معهد «شيخ صوفي» التابع لجامعة الأزهر بمصر، والذي يعتمد اللغة العربية كلغة دراسة، ومن ثم فهو يجيد العربية والصومالية والإنجليزية، ثم التحق بجامعة كردفان بالسودان حيث درس الشريعة والقانون، ليسافر بعدها إلي طرابلس الليبية ليدرس بالجامعة المفتوحة القانون والشريعة الإسلامية ويحصل علي إجازتها عام ١٩٩٨، وعقب عودته للصومال عمل مدرسا للجغرافيا واللغة العربية والدراسات الإسلامية بمدرسة جوبا الثانوية، ليشهد حادثة اختطاف أحد تلاميذه من قبل عصابة لطلب فدية، فتدخل شيخ أحمد لإطلاق سراح تلميذه عبر مناشدة أهالي الحي الذي يقطن به المختطفين عدم مساندتهم، وهو ما كلل بالنجاح، حيث شكل محكمة شرعية بحي جوهر انتخب رئيساً لها كان لها الإسهام الرئيسي إطلاق سراح التلميذ.

٣ عبد القاسم صلاد حسن، رئيس صومالي أسبق ينتمي لقبيلة «الهوية»، وهي أحد قبائل الصومال الرئيسية الست، وقد عمل كنائب لرئيس الوزراء وتولي حقائب وزارية أخري إبان حكم محمد سياد بري، وبعد انهيار نظام بري اتجه لمصر عام ١٩٩١، لكنه عاد مرة أخري للعمل مع بعض التنظيمات الصومالية حتي تم انتخابه من قبل زعماء الفصائل رئيسا لحكومة انتقالية مدتها ثلاث سنوات وذلك عام ٢٠٠٠م، وقد انسحب من مجادثات عُقدت في كينيا قبيل انتهاء ولايته في أغسطس ٢٠٠٢ بشأن تكوين حكومة جديدة، وعاد مرة أخري للمفاوضات إلا أنه رفض التنحي عن منصبه كرئيس انتقالي للصومال حتي يتم تكوين حكومة جديدة.

٤ شريف شيخ أحمد.. من قائد للمعارضة إلي الرئاسة الصومالية، جريدة الشرق الأوسط: الأحد ١ فبراير ٢٠٠٩، العدد ١١٠٢٣، ومتاح عبر الرابط التالي:
http://archive.aawsat.com (٢٠١٧/١٢/٢٢)

حركة «رأس كامبوني» «Ras Kamboni Movemrnt»: وهي حركة مسلحة نشطة حتي تاريخه، توصف بأنها تنظيم إسلامي مسلح يتخذ من جنوب الصومال قاعدة له، وهي في الأصل مجموعة منشقة من تنظيم «لواء رأس كامبوني» في عام ٢٠١٠، وترأسها منذ ظهورها كحركة مستقلة «أحمد محمد إسلام» والمعروف باسم «مادوب»، وتُعد تلك الحركة المنافس الرئيسي لتنظيم حركة الشباب، حيث تتنافس الحركتان علي السيطرة علي جنوب الصومال، وخاصة مدينة «كيسمايو» الساحلية ذات الأهمية الاستراتيجية، وتُسيطر الحركة فعلياً علي المدينة منذ عام ٢٠١٢، وتدخل منذ ذلك الحين في صدامات مسلحة مع الفرقاء الأخرين، وقد تعاونت مع الحكومة الصومالية لطرد حركة الشباب من المدينة، وتدعيم سيطرتها علي المدينة[1].

مجموعة أهل السنة والجماعة والمشار لها اختصارا بـ «ASWJ»: تشكلت تلك المجموعة كتنظيم متماسك يقوم بأدوار دعوية ودينية ومجتمعية عشية انهيار نظام بري عام ١٩٩١، وذلك بهدف حماية المسلمين الصوفيين بالصومال، كرد فعل لظهور مجموعات أخري كالاتحاد الإسلامي والتي رؤي حينها أنه مناهض للصوفية، ومن ثم لم يكن تنظيماً مسلحاً حتي عام ٢٠٠٨م عندما انخرطت حركة العدل والمساواة في القتال ضد حركة الشباب علي إثر قيام الأخيرة باعتداءات ضد صوفيين، وتتحالف تلك الجماعة مع الحكومة الاتحادية الصومالية، وتساندها في حربها ضد حركة الشباب، بيد أن ذلك لا يعني بحال أن تلك الحركة تصطدم بالحكومة الصومالية، حيث أن آخر عملية مسلحة للجماعة مسجلة عام ٢٠١٥ كانت ضد قواعد حكومية في مدينة «جوري عيل» بمحافظة «جلجود» بجنوب وسط الصومال، والتي خلفت وراءها ما يربو علي ١٢ قتيلاً[2].

مجموعات القراصنة: تُعد مجموعات القراصنة الصومالية مسئولة عن ٤٤٪ من إجمالي عمليات القرصنة حول العالم في التسعة شهور الأولي من عام ٢٠١٠، والتي تقدر بـ ٢٨٩ عملية قرصنة، وذلك وفقاً لتقديرات مكتب الغرفة الدولية للتجارة البحرية الدولية «IMB»، حيث صعدوا علي متن ١٢٨ سفينة، وأطلقوا النار علي ٥٢ سفينة، وأحبطت ٧٠ سفينه أخري هجماتهم، واستخدم القراصنة البنادق في ١٣٧

1 the profile of Ras Kamboni Movement, Mapping Militant Organizations, Stanford university, via link:
http://web.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgi-bin/groups/view/489 (22/12/2017)

2 The profile of Ahlu Sunna Wal Jama, Mapping Militant Organizations, Stanford university, via link:
http://web.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgi-bin/groups/view/109(22/12/2017)

حادثة، والأسلحة البيضاء والسكاكين في ٦٦ عملية، وقتلوا أحد أفراد طاقم إحدي السفن، وأصابوا ٢٧، واحتجزوا ٧٧٣ كرهائن وفقاً لبيانات المكتب[1].

وقد وصل نشاط القرصنة علي السواحل الصومالية ذروته عام ٢٠١١ حيث سجلت ٢٣٧ عملية، ليخمد نشاطها بصورة معتبرة في السنوات التالية لعام ٢٠١١، حيث انخفض عدد عمليات القرصنة حتي وصل إلي ٧٥ عملية في ٢٠١٢، وعشرة عمليات فقط حتي أكتوبر ٢٠١٣م، لتصل لأدني مستوياتها في عام ٢٠١٤، وعليه فعلي الرغم من تراجع نشاط القرصنة في السواحل الصومالية لوجود تعزيزات أمنية دولية في تلك المياة لحماية التجارة البحرية الدولية إلا أن ذلك لا يعني معالجة جذور الظاهرة، أو القضاء التام عليها، وانما هو تثبيت مؤقت للأوضاع الأمنية علي السواحل الصومالية لا ينفي بحال احتمالات تفجرها الوشيكة مع أية خلخلة أمنية في تلك المنطقة من ناحية أو تطوير أهداف وآليات وقدرات القراصنة من ناحية أخري[2].

تنظيمات مسلحة صغيرة، خامدة أو منحلة:

تعج الساحة الصومالية بفرقاء الحرب المحليين منذ عام ١٩٩١ مما يصعب معها حصر عددهم، ويعد الفاعلون الخمسة سالفي الذكر هم أكبر اللاعبين علي الساحة الصومالية في العقد المنصرم، ومع ذلك يمكن رصد عدة تنظيمات أخري صغيرة ذات تأثير محدود، أو خامدة أي لم يعد لها نشاط في السنوات الأخيرة، أو منحلة عبر تفككها الذاتي أو بفاعل خارجي، ويتجاوز عدد تلك التنظيمات عشرين تنظيماً، ومن تلك التنظيمات ما يلي:

تنظيم جيش مقاومة راحانوين (Rahanweyn Resistance Army RRA) وهو تنظيم مسلح تأسس عام ١٩٩٥م لمقاومة احتلال منطقتي «باي» و «باكول» من قبل تنظيم «المؤتمر الاتحادي الصومالي USC بقيادة محمد فرح عيديد، وتحالف الخلاص الصومالي SSA بقيادة علي مهدي محمد، حيث أسس التنظيم دولة حكم ذاتي في جنوب غرب الصومال مدعومة من إثيوبيا في مارس ٢٠٠٢.

1 Alexandra Topping, Piracy in Somalia: Key facts, The guardian newspaper, Sunday, 14 November 2010, via link:
https://www.theguardian.com/world/2010/nov/14/somalia-piracy-key-facts (22/12/2017)

2 Report of IMB about "Somali pirate clampdown caused drop in global piracy, IMB reveals, via link:
https://icc-ccs.org/index.php/904-somali-pirate-clampdown-caused-drop-in-global-piracy-imb-reveals (22/12/2017)

الحركة الديمقراطية الصومالية Somali Democratic Movement (SDM)؛ ومجموعة مسلحة ضعيفة تمثل عشائر «ديجل» و«راحانوين»، وقد انقسمت في عام ١٩٩٢ لمجموعتين الأولي داعمة لعلي مهدي وتحالف الخلاص الصومالي، ويقودها عبد القادر محمد عدين، والثانية داعمة لفرح عيديد وتنظيمه بقيادة آدم عثمان عبدي وياسين معلم عبدالله.

الحزب الديمقراطي الصومالي Somali Democratic Party (SDP)؛ تشكل كتنظيم عام ١٩٩٣ في إقليم «جيداو»، وظل التنظيم غير متواجد علي الساحة وليس له أي نشاط حتي إحياء محادثات السلام في ديسمبر ٢٠٠٢م ليضمن تمثيلاً أفضل له ولعشيرته في أي تسوية صومالية مستقبلية، ويمثل التنظيم مجتمعاً محلياً يُعرف باسم «سيد Sede» والتي تمثل عشيرة «ماريهان»، ويُصنف التنظيم نفسه باعتباره تنظيماً سياسياً غير عنيف، ويرأسه «عبد الباري عبدي»[1].

المبحث الثاني

تجربة الإسلام السياسي في الحكم بالصومال/ التحول من الفشل إلى الإرهاب

يبدو جلياً من العرض السابق أن اللاعبين الرئيسيين علي الساحة الصومالية إنما هي تنظيمات عشائرية تنطلق من خلفية إسلامية إما صوفية أو سلفية، ولا تجد غرو من الانخراط في عمليات قتال فيما بينهم بغرض السيطرة وبسط النفوذ، ليكشف بجلاء عن أن الإسلام كدين إنما يمثل غطاءً للحركة لتلك التنظيمات أكثر من كونه غطاءً للفكر، وللوقوف علي مدي صحة هذا الافتراض ينتقل الباحث لمحاولة تفكيك المسار السياسي للإسلاميين في السلطة بالصومال في مختلف الدوائر التشريعية والسياسية والإدارية.

عُقدت انتخابات صومالية لاختيار رئيس جديد للدولة في فبراير ٢٠١٧ في ظروف معقدة، وأنباء متتالية عن تأجيلها، وقد أسفرت عن فوز «محمد عبدالله محمد» الشهير باسم «فرماجو» بـ ١٨٦ صوتاً بما نسبته ٥٦٪ من إجمالي أعضاء البرلمان، وحصل منافسه المنتهية ولايته الرئيس «حسن شيخ محمود» علي ٩٧ صوتاً بنسبة ٢٨٪، وقد تم تصويت أعضاء البرلمان بمطار العاصمة مقديشيو تحت إجراءات أمنية

1 Somalia country report, Country information & policy unit, Home office, United Kingdom, April 2004, p 111, Available via link:
http://www.refworld.org/pdfid/40a887840.pdf (23/12/2017)

مشددة كحظر المرور بالمدينة، وإغلاق المدارس، وإغلاق المجال الجوي فوق مقديشيو، وذلك لصعوبة تأمين مثل تلك الفعالية في أي من أرجاء المدينة، ومع ذلك أطلقت قذائف هاون من قبل فصائل مسلحة[١].

ومع صعوبة الوقوف علي مؤشرات دقيقة لقياس أداء الإسلاميين في السلطة في الصومال، وانتماء عدد غير يسير من السياسيين في الصومال لحركات ترفع شعارات إسلامية بصورة أو بأخري كحسن شيخ محمود الرئيس الثامن للصومال ورئيس حزب السلام والتنمية، إلا أن الباحث سيركز بصورة رئيسية علي تجربة أداء «اتحاد المحاكم الإسلامية»، ورئيسها، حيث سيسعي الباحث لتلمس ملامح فترة حكم الإسلاميين المنتمين لهذا التنظيم، وهي خلال عام ٢٠٠٦ وهي فترة سيطرة اتحاد المحاكم الإسلامية علي السلطة والأرض في الصومال، والفترة الثانية من ٢٠٠٩ إلي ٢٠١٢ فترة رئاسة «شريف شيخ أحمد» وإن كان حينها تولي الرئاسة إبان انخراطه في تجمع «تحالف إعادة تحرير الصومال»، وليس ممثلا لاتحاد المحاكم الإسلامية الذي انتهت سيطرته الفعلية علي الأرض في ديسمبر ٢٠٠٦ علي يد القوات الأثيوبية[٢].

الملاحظة الأولي التي يمكن تسجيلها بشأن الفترة التي سبقت مباشرة سيطرة اتحاد المحاكم الإسلامية علي الوضع في الصومال عام ٢٠٠٦م هي وضع السلطة السياسية – التنفيذية والتشريعية- في الصومال قبيل تولي المحاكم حيث أنها جاءت سيطرتها في أعقاب فترة من عدم الاستقرار والتشرذم بين القوي السياسية، حيث جاءت في أعقاب تشكل حكومة اتحادية انتقالية صومالية في نوفمبر ٢٠٠٤م في دولة كينيا، وانتقلت الحكومة للصومال في يونيو ٢٠٠٥م[٣].

وترتب علي انتقال الحكومة إلي مدينة «جوهر» شمال غرب مقديشيو تسارع الانقسامات الداخلية في الحكومة خاصة بين الرئيس «عبد الله يوسف»، ورئيس الوزراء «علي محمد جيدي» من ناحية، وبين الرئيس «عبد الله يوسف» ورئيس البرلمان حينها «شريف حسن شيخ آدم» من ناحية ثانية، وبين رئيس وزراء الصومال ورئيس البرلمان من ناحية ثالثة، وعليه فإن السلطة السياسية للبلاد منقسمة علي

١ فوز محمد عبدالله فرماجو بمنصب الرئاسة في الصومال، الموقع الالكتروني لهيئة الإذاعة البريطانية عبر الرابط التالي: (٢٠١٧/١٢/٢٣)
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-38904481

2 Somalia's moderate Islamist leader, BBC, 22/01/2007, via link:
http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/5072268.stm (23/12/2017).

٢ هناك فرق بين الحكومة الوطنية الانتقالية والمشار لها اختصاراً باسم TNG والتي تولت السلطة من ٨ أكتوبر ٢٠٠٠ وحتي ٢ نوفمبر ٢٠٠٤، وبين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمشار لها اختصارا بـ TFG والتي تولت السلطة منذ ٢ نوفمبر ٢٠٠٤، وحتي ٢٠ أغسطس ٢٠١٢.

ذاتها بين الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان، فالسلطة التنفيذية منقسمة داخلياً من جهة، وفي حالة خلاف مع السلطة التشريعية من جهة ثانية.

والملاحظة الثانية واجبة الرصد في هذا المقام هو أن هذه الانقسامات السياسية للسلطة السياسية خاصة التنفيذية قبيل سيطرة اتحاد المحاكم أسهمت بصورة مؤثرة في تعطيل المؤسسات التنفيذية عن أداء عملها ومن مظاهر ذلك ما رصدته حينها هيئة الأمم المتحدة من انتهاكات الحظر المفروض علي الأسلحة في الصومال، وعجز المؤسسات التنفيذية عن مواجهته[1].

أما الملاحظة الثالثة التي يمكن الوقوف عليها هي عدم قدرة الحكومة الاتحادية الانتقالية قبيل سيطرة اتحاد المحاكم عن اتخاذ قرارات فعالة بدءاً من عجزها عن اتخاذ قرار الاتفاق علي مقر إقامتها، حيث اندلعت خلافات بين أعضاء الحكومة فيما بينهم من جهة، وبينهم وبين البرلمان من جهة أخري حول مقر إقامتها بمدينة جوهر، مطالبين بالالتزام بنص الدستور علي إقامة الحكومة بالعاصمة، ومروراً بالقرارات الخاصة بالتفاوض مع الفرقاء ووقف إطلاق النار، وتشكيل جهاز شرطة جديد، ووصولا إلي قرارات ضبط الاستقرار الأمني والسياسي المتدهور بالعاصمة كعجزها عن الاتفاق علي قرار بشأن نشر قوات حفظ سلام في البلاد وكيفية تشكيل تلك القوة[2].

أما الملاحظة الرابعة فهي أن اتحاد المحاكم الإسلامية كتجربة ولدت مرفوضة من الجميع محلياً –من جميع الفرقاء السياسيين- ودولياً من قبل القوي الإقليمية والكبري، وهو ما يجعل تقييم تلك التجربة بصفة عامة في غير صالح الحركة الإسلامية.

وعليه فإن الوضع السياسي قبيل سيطرة اتحاد المحاكم الإسلامية علي السلطة في منتصف عام ٢٠٠٦ اتسم بعدم الاستقرار نتيجة لعدم قدرة الحكومة الاتحادية الانتقالية علي فرض واقع جديد بعد تأسيسها مغايراً لما هو سائد من حالة التدهور المنظورة منذ عام ١٩٩١، ومع قدرة اتحاد المحاكم علي تأثير هذا الواقع المغاير المائل نحو الاستقرار فإن الرفض المحلي والإقليمي والدولي له من القدرة علي إنهاء أية نجاحات متحققة خلال فترة سيطرة الاتحاد علي السلطة.

1 Somalia report, Freedom in the world report 2006, published by Freedom house organization, via link:
https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2006/somalia (27/12/2017)

٢ خالد محمود، رئيس الحكومة الصومالية يتهم رئيس البرلمان بأنه دمية يستخدمها أعداء السلام، جريدة الشرق الأوسط، السبت ٢٥ يونيو ٢٠٠٥، العدد ٩٧٠٦، ومتاح عبر الرابط التالي:
http://archive.aawsat.com (٢٠١٧/١٢/٢٧)

التجربة الحزبية بين الواقعية السياسية والمرجعية الإسلامية:

لا يمكن الحديث عن تجربة حزبية في الصومال بصفة عامة، وإبان سيطرة اتحاد المحاكم الإسلامية بصفة خاصة، حيث وإن تشكلت كيانات سياسية وُصفت بـ «الأحزاب» للتعبير عن فرقاء المشهد الصومالي إلا أنها في حقيقة الأمر ما هي إلا «تنظيمات سياسية قبلية وجهوية»، ومن ثم فإن غيرها – أي القبيلة- من العوامل المؤثرة في السياسة الصومالية إنما تأتي تالية كالدين والتدخل الإقليمي والدولي.

وعليه فإنه يمكن القول باطمئنان أن الدين الإسلامي كمرجعية للفاعل السياسي المؤثر في الصومال حينها وهو «اتحاد المحاكم الإسلامية» من ناحية وكمرجعية للأحزاب السياسية في الصومال من ناحية ثانية إنما يأتي من الناحية الفعلية تالياً لاعتبارات تمثل انعكاساً لواقع قبلي وإن تصدرها من الناحية الرمزية، حيث أنه بالنظر لتشكيل اتحاد المحاكم الإسلامية كتنظيم يتضح أنها تستند في قوامها الأساسي إلي قبيلة «الهوية» التي ينحدر منها قادة المحاكم الإسلامية جميعاً من ناحية. وأن تلك القبيلة هي القبيلة المسيطرة علي العاصمة مقديشيو منذ سقوط نظام بري[(١)].

شكل العلاقة بين تنظيمات الإسلام السياسي وباقي فرقاء المشهد الصومالي:

بدأت سيطرة «اتحاد المحاكم الإسلامية» علي صدارة المشهد السياسي في الصومال في مطلع يوليو ٢٠٠٦ بعد سيطرتهم علي العاصمة مقديشيو في أعقاب معارك استمرت قرابة أربعة أشهر وهروب آخر زعيم حرب من مقديشيو، وامتدت سيطرتها إلي وسط وجنوب الصومال، وعليه واستناداً لطريقة قدومها للحكم عبر فرض الواقع علي الحكومة الانتقالية المتمركزة في مدينة «بيداوة» والتي تبعد ٢٥٠ كيلومتر غرب مقديشيو، فإنها جاءت مصاحبة لرفض من كافة الفرقاء المحليين، وعلي رأسهم الحكومة الانتقالية، وعليه فإن سياسة الأمر الواقع التي انتهجها «اتحاد المحاكم» جمد أية تجربة حزبية طيلة فترة سيطرتهم علي السلطة القصيرة، وإن كان هذا التجميد لم يحل دون استعدادهم للتفاوض مع الحكومة الانتقالية معلقا علي شرط

١ جلال الشرعبي، «القبيلة في الصومال.. يد للدين وساعد للسلاح»، مقال منشور بتاريخ ٤ أبريل ٢٠٠٧ علي الموقع الالكتروني لشبكة العربية الإخبارية، ومتاح عبر الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/views/٢٠٠٧/٠٤/٠٤/٣٣١٨٨.html (٢٠١٧/١٢/٢٨)

مسبق وهو امتناع الأخيرة عن تلقي دعم أثيوبي مباشر أو غير مباشر، وهو ما لم يتحقق وانتهت ثلاث جولات من التفاوض بالخرطوم إلي الفشل[1].

موقف الإسلام السياسي من الديمقراطية التمثيلية/البرلمان:

تتمايز تجربة البرلمان والتشريع في فترة سيطرة «اتحاد المحاكم» علي السلطة عن غيرها من التجارب البرلمانية المعاصرة، حيث جُمد عمل البرلمان الصومالي المكون من ٢٧٥ عضواً والذي كان يتكون من ٦١ مقعداً لكل عشيرة من العشائر الأربعة الكبري في الصومال، بالإضافة إلي ٣١ مقعداً لتحالف من عشائر الأقليات، واستحدث «اتحاد المحاكم» كيانات يُمكن وصفها بالبرلمانية والسياسية وهما مجلس الشوري، أو ما يُسمي مجلس شوري اتحاد المحاكم الإسلامية، ومجلس التنفيذ، أو ما يُسمي مجلس تنفيذ اتحاد المحاكم الإسلامية، ويتكون مجلس الشوري من رئيس ونائبين وسكرتير عام، ويتكون من ٩٠ عضواً – حال اكتمال تشكيله - من بين من تم وصفهم بـ «قادة العمل الإسلامي» أو مقاتلي التنظيم برئاسة «حسن ضاهر عويس» والشيخ «عبد القدير علي» نائباً للرئيس.

وكان ضمن أعمال مجلس الشوري هو تمكين اتحاد المحاكم من مخاطبة الآخرين بصوت واحد فقط، في حين يتكون مجلس التنفيذ أو اللجنة التنفيذية للاتحاد من ثمانية أعضاء برئاسة «شريف شيخ أحمد»، وتتولي اللجنة التنفيذية لاتحاد المحاكم أعمال ما يمكن وصفها بأعمال الحكومات المعاصرة حيث تتولي تسيير العمل اليومي لاتحاد المحاكم والبلاد[2].

وعليه يمكن القول أن الأجهزة السياسية البرلمانية والتنفيذية التي تم تشكيلها من قبل تنظيم «اتحاد المحاكم الإسلامية» إنما هي في الأساس أجهزة أنشئت للتنظيم – أي تنظيم اتحاد المحاكم- وليست أجهزة انشئت للدولة ككل، حيث كان الغرض منها تنظيم أعمال اتحاد المحاكم، وليست إدارة الدولة، وما يدعم صحة افتراض الباحث كون أن تلك الأجهزة لم تأخذ في الاعتبار أية اعتبارات قبلية أو جهوية من ناحية، واتسامها بالتركيب البسيط من ناحية أخري.

---

١ محمد عمر أحمد، خريطة الحركات والقوي الإسلامية في الصومال، أرشيف إسلام أون لاين،
https://archive.islamonline.net/?p=135#3 (28/12/2017)

2 Somalia: Islamic courts set up consultative council", report was published on 26 June 2006, via "reliefweb": (28/12/2017)
https://reliefweb.int/report/somalia/somalia-islamic-courts-set-consultative-council

السلوك السياسي لتنظيمات الإسلام السياسي بعد الوصول للحكم في الصومال:

اتسمت سياسات التنظيم حال سيطرته علي الحكم في تلك الفترة القصيرة بالناجعة، حيث استطاع اتخاذ عدد من الإجراءات التي أسهمت في تحقيق قدر غير معتاد من الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الصومال، وهي الإجراءات التي اجتذبت تأييداً شعبياً بدرجة ما، ومن تلك الإجراءات:

طرد كافة أمراء الحرب والميليشيات المسلحة من العاصمة مقديشيو، وهو الإجراء الذي عجزت عن تحقيقه الحكومة الانتقالية لسنوات.

القضاء علي عصابات الجرائم الجنائية كقطع الطرق والسرقة والاغتصاب في العاصمة.

تطبيق نظام المحاكم الشرعية علي كافة المناطق الخاضعة لسيطرتها مما حقق قدراً من الاستقرار في المعاملات الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية.

إعادة تشغيل مرافق الميلاد المعطلة كمطار العاصمة مقديشيو والميناء[1].

حظر استهلاك المواطنين لـ «القات»، والذ يُوصف بأنه منبه شعبي واسع الانتشار في الصومال واليمن.

كما نُسب للتنظيم من قبل مراقبين غربيين اتخاذه اجراءات صارمة بشأن زي المرأة في المجال العام، واغلاق تجمعات رياضية وثقافية وفنية كالملاعب والمسارح[2].

وعليه فإن مجموعة الإجراءات التي اتخذها التنظيم قد لاقت بعضاً من القبول الشعبي خاصة في جانبها السياسي والاقتصادي، إلا أنها شهدت استنكاراً إقليمياً ودولياً مستحضرة لديهم الصورة الذهنية لتنظيم «طالبان»

١ محمد عمر أحمد، مرجع سابق.

2 .Inside Somalia and the Union of Islamic Courts, Wikileaks, via link: https://wikileaks.org/wiki/Inside_Somalia_and_the_Union_of_Islamic_Courts(28/12/2017)

المبحث الثالث

مآلات «الدولة» في الصومال بين ثلاثية الفشل والإفشال والإرهاب

انقضت فترة سيطرة التنظيم الموسوم بخلفيته الإسلامية والمعروف باسم «اتحاد المحاكم الإسلامية» سريعاً، حيث لم تتجاوز بضعة شهور كما ذكر إنفاً، وقد ترتب علي هذا الانقضاء عدة مآلات هامة واجبة الملاحظة والرصد كالتالي:

أن الحركة الإسلامية التي تسلك مسلكاً سياسياً في الصومال بصفة خاصة، وفي غيرها بصفة عامة غير مقدر لها الاستمرار لتكالب الاعتبارات والفواعل عليها داخلياً وخارجياً.

أن الحركة الإسلامية التي تسلك مسلكاً سياسياً في الصومال بصفة خاصة، وفي غيرها بصفة عامة تتسم بقصر عمر التجربة التي تدشنها.

أن الحركة الإسلامية التي سلكت مسلكاً سياسياً في الصومال إنما هي حركة قبلية وجدت في الشريعة غطاءً محفزا لسلوكها السياسي، فعلي الرغم من تبنيها خطاباً إسلامياً معلناً يستند لأحكام الشريعة، إلا أنها وقعت في فخ مُركب يتكون من بُعدين أولهما مرتبط بتعقد الواقع الصومالي حيث استندت لمركب تحتي ضيق وهي قبيلة «الهوية» والتي وإن كانت من أكبر القبائل الصومالية، إلا أنها اقصت ما دونها من قبائل، وهو ما يُفسر عداء الحركة للرئيس الصومالي حينها عبد الله يوسف المنتمي لقبيلة «الدارود» وهي إحدي القبائل الكبري المنافسة لقبيلة «الهوية»، أما البُعد الثاني للفخ هو التعامل برؤية التنظيم الضيق وليست رؤية الدولة الأوسع، وهو ما يُفسر السلوك الإقصائي في تشكيل الأجهزة السياسية التي هي أجهزة للتنظيم وليست أجهزة للدولة كما سبق وأشار الباحث.

أن الحركة الإسلامية ذات الخطاب السياسي ما إن بزغت واقتربت من الحكم ليست في أية مساحة وإنما في المساحات ذات الأهمية الجيواستراتيجية ستُقابل برفض دولي وإقليمي خاصة إذ ما صادف ذلك احتمالية سيطرته علي مقدرات طبيعية وبشرية ومادية مؤثرة في البلد محل النشاط.

أن التدخل الدولي يمثل عادة متغيراً حاسماً في تفكيك أية تجربة سياسية قد تحمل خطاباً إسلامياً صريحاً، وهو ما تجسد في الحالة الصومالية عبر التدخل

العسكري الأثيوبي المباشر بدعم وموافقة أمريكية لإزاحة «اتحاد المحاكم» وتمكين الحكومة الانتقالية.

أن اخفاق الحركة الإسلامية في التجربة القصيرة بالصومال لم يخرج في مآله بصفة عامة عن مآلات مثيلاتها في البلدان الأخري، حيث يعقب الإخفاق الانتقال لمسارين واضحين المعالم، أولهما المسار المسلح العنيف الموسوم بالإرهاب والذي يتمثل في الحالة الصومالية في «حركة الشباب»، ومسار ثان يمكن تسميته بمسار «الاندماج عبر التخلي» والذي يقصد به إعادة إندماج المنتمين للحركة في العملية السياسية مرة أخري ولكن عبر هياكل سياسية جديدة لا ترفع خطاب سياسي إسلامي صارم وصريح، ويتمثل في الحالة الصومالية في «تحالف إعادة تحرير الصومال» الذي تشكل في إريتريا، وورث «اتحاد المحاكم الإسلامية»، والذي مهد الطريق لعودة «شيخ شريف شيخ أحمد» للحكم عبر الانتخابات التي يمكن وصفها بالتوافقية في عام ٢٠٠٩.

إن أسباب فشل الحركة الإسلامية في المجال السياسي في الخبرة الصومالية بصفة خاصة وغيرها بصفة عامة إنما يرتبط ببُعدين رئيسيين أولهما بُعد مرتبط بما هو داخل التنظيم السياسي الذي ينتمي لها ذاته كرؤية وسلوك التنظيم من ناحية، والعامل الدولي كفاعل حاسم في انقضائه أو استمراره من ناحية ثانية.

سياقات فشل الإسلام السياسي في الصومال (الخلط بين الاجتماعي والاقتصادي والدعوي والسياسي والإرهابي في البيئة الصومالية):

يتناول الباحث في هذا المقام البُعد الأول من بُعدي الفشل والإفشال في الصومال، وهو البُعد المرتبط بالتنظيم ذاته، حيث أن رؤية تنظيم «اتحاد المحاكم الإسلامية» لذاته من ناحية ورؤية للعملية السياسية من ناحية ثانية، ورؤيته للمجتمع والدولة في الصومال من ناحية ثالثة تمثل محدداً رئيسياً في الفشل، فأول أسباب فشل تجربته في الحكم بالصومال والمتصلة ببُعد التنظيم ذاته هي أن التنظيم ضم بين جنباته قادة من مشارب يمكن وصفها بشديدة التباين، فهو يجمع «حسن ضاهر عويس» رئيس مجلس شوري اتحاد المحام الإسلامية، والذي يوصف بالمتشدد، والمدرج علي القائمة الأمريكية للإرهاب منذ ٧ نوفمبر ٢٠٠١ بموجب الأمر الفدرالي التنفيذي رقم «١٣٢٢٤ الصادر عن «مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بوزارة الخزانة الأمريكية»، وتصنيفه من قبل الأمم المتحدة باعتباره «شخصاً مرتبط بتنظيم القاعدة» بموجب

قرار مجلس الأمن الدولي رقم « ١٢٦٧ »[1]، و«شيخ شريف شيخ أحمد » رئيس المجلس التنفيذي لاتحاد المحاكم حينها، والمعروف بجذوره الصوفية المعتدلة، ونشأته الأزهرية، ناهيك عن أن التنظيم لم يجد غضاضة في التصاق تهمة الإرهاب به بضمه لتلك العناصر المتشددة.

أما ثاني أسباب الفشل المرتبطة ببُعد التنظيم ذاته هو تصدير صورة ذهنية مثيرة لمخاوف المجتمع الدولي، حيث ركزت التقارير الأجنبية والمراسلون الصحفيون إبان سيطرة «اتحاد المحاكم» علي السلطة علي مظاهر بعينها منها ما نُسب له من تحريم مشاهدة مباريات كرة القدم، وإغلاق المسارح والأماكن الترفيهية بالعاصمة مقديشيو، وإلزام النساء بزي محدد من قبلهم، وذلك في مقابل إغفال لكافة مظاهر الاستقرار الاقتصادي والسياسي التي شهدتها البلاد في تلك الفترة[2].

أما ثالث أسباب الفشل المرتبطة بالتنظيم ذاته هي الرؤية الإقصائية التي تتبنها مختلف القوي السياسية خاصة تلك المرتبطة بخلفية إسلامية في المجال العام في الصومال بصفة خاصة، وفي معظم الدول النامية بصفة عامة. حيث تتبني سياسات وإجراءات تعمق من الاقصاء والاستبعاد والتهميش السياسي بصفة خاصة.

رابع أسباب الفشل المرتبطة بذلك البُعد هو تماهي دوائر الوظائف والمهام التي تقوم بها التنظيمات الموسومة بصفة الإسلامية، وعدم تعقيد تركيبها المؤسسي والوظيفي من جهة ثانية، فتجد أن معظم التنظيمات المنتمية للحركة الإسلامية بأنها تنظيمات دعوية اجتماعية سياسية وحتي اقتصادية وعسكرية تسعي لملء المجال العام بشكل أفقي وليس بصورة رأسية، ويصعب من تلك المهمة بساطة الهياكل المؤسسية والوظيفية لتلك التنظيمات لتكون في أفضل حالات تنظيمها أضعف من قدراتها التنظيمية علي إدارة الدولة كالحالة الصومالية.

وعليه فإن فشل تجربة «اتحاد المحاكم الإسلامية» في الحالة الصومالية إنما تعزي بصورة جلية في جزء لا بأس به منها إلي التنظيم ذاته، وهي السمات التي يبدو أنها تلتصق بأية تجربة سياسية للحركة الإسلامية المعاصرة في مختلف خبراتها.

---

1 profile: Sheikh Hassan, via critical threats organization website, via link: (29/12/2017) https://www.criticalthreats.org/analysis/profile-sheikh-hassan-dahir-aweys

2 Bell Roggio The Rise & Fall of Somalia's Islamic Courts: An Online History, published on 4 January 2007, Long War Journal, via link: https://www.longwarjournal.org/archives/2007/01/the_rise_fall_of_som.php (29/12/2017)

السياقات الضاغطة علي الإسلام السياسي في الصومال (التعاطي مع الخارج، والموقف الدولي):

لا يمكن إغفال المحدد الخارجي بُعديه الإقليمي والدولي في استمرار فشل أو بالأحري إفشال الصومال، ففي الدائرة الإقليمية يتنافس كل من أثيوبيا وكينيا علي إفشال الدولة – حيثما وُجدت- في الصومال، ومرد ذلك في تجربة «اتحاد المحاكم» ما أعلنه الاتحاد علي لسان «حسن ضاهر عويس» في نوفمبر ٢٠٠٦ بتعهد «الاتحاد» ضم أقاليم في كينيا واثيوبيا يقطنها صوماليون، وذلك في سبيل إحياء «الصومال الكبير» التاريخية، وعليه يمكن فهم الموقف الإقليمي المناهض لاستقرار الأوضاع السياسية في الصومال لصالح «اتحاد المحاكم» في ضوء المخاوف الإقليمية من فكرة «الصومال الكبير» التاريخية، بالإضافة للمكاسب الاقتصادية المتحققة لكينيا خاصة للموانئ الكينية كمنفذ للدول الإفريقية الحبيسة في ظل استمرار تعليق العمل في موانئ الصومال بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني، لذا عملت كل من الدولتين علي إفشال تلك التجربة عبر دعم الحكومة الانتقالية المناهضة لتنظيم «اتحاد المحاكم»، وهو الإفشال الذي انتهي بالتدخل العسكري الإثيوبي المباشر في الصومال في ديسمبر ٢٠٠٦ لإقصاء التنظيم وتمكين الحكومة الانتقالية[١].

أما علي الصعيد الدولي فتمثل تلك المنطقة محل اهتمام القوي الكبري والصاعدة، فالولايات المتحدة منذ إخفاقها في معركة مقديشيو عام ١٩٩٣، وهي تعمل علي وضع حالة اللا دولة في الصومال تحت السيطرة بما لا يضر بمصالحها في تلك المنطقة ذات الأهمية الجيواستراتيجية الفريدة من ناحية، وتمكين إثيوبيا من ممارسة دورها كفاعل استراتيجي وحيد في منطقة القرن الأفريقي من ناحية ثانية، حيث حالت الولايات المتحدة دون صدور قرار من مجلس الأمن الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة بشأن وقف الحرب وانسحاب القوات الإثيوبية، وبالتبعية عجز الاتحاد الأفريقي عن اتخاذ أية قرارات مؤثرة في تلك الأزمة باستثناء تصريح «عمر كوناري» الذي يدعو لانسحاب القوات الأثيوبية من الصومال.

---

١ "المحاكم" تحيي فكرة "الصومال الكبير"، وتتعهد ضم أقاليم في كينيا واثيوبيا، جريدة الحياة اللندنية، بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٩، عبر الرابط التالي:
http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2006/11/19 (29/12/2017)

في النهاية قد يطمئن الباحث لصحة الافتراض القائل بأن حالة اللادولة في الصومال إنما تُعزي في فشلها لإعلاء الولاء للعشيرة علي ما دونها من ولاءات تحتية كالجهة أو المؤسسة أو المدينة، أو فوقية كالدين، وهو الفشل الذي يتحمله فرقاء المشهد في الصومال الذين تجمعهم من العوامل المشتركة كالدين والعرق والعروبة ما لا يتوافر لغيرها من الدول الإفريقية، أما عن إفشال الدولة في الصومال فإنما يتحمله الفاعل الإقليمي، والدولي الحذر من أية معادلات استقرار في تلك المنطقة لا تتفق وحساباته بها.

قائمة المراجع

الصفحة الرسمية لجمهورية الصومال الديمقراطية بالموقع الالكتروني الرسمي لجامعة الدول العربية، عبر الرابط التالي:

http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Pages/CountryData.aspx (21/12/2017).

الصفحة الرسمية لجمهورية الصومال الديمقراطية بالموقع الالكتروني الرسمي لكتاب الحقائق الأمريكي، عبر الرابط التالي:

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/so.html (21/12/2017).

مؤشر الدول الهشة هو تقرير سنوي صادر عن مؤسسة صندوق الديمقراطية بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية – وهما مؤسستين أمريكيتين- ويشمل التقرير حالة المؤشرات الإثني عشر المذكورة في عدد ١٧٨ بلد منذ ٢٠١٣م، بعد بدايته تحت اسم مؤشر الدول الفاشلة في عام ٢٠٠٥، والذي ضم ٧٥ بلد، ثم ١٤٦ بلد في عام ٢٠٠٦.

Foreign terrorist organizations, Bureau of counterterrorism, U.S state department, vialink:https://www.state.gov/j/ct/rls/other/des/123085.htm(22/12/2017)

https://www.globalsecurity.org/military/world/para/al-shabaab.htm (22/12/2017)

Bryden, Matt. "No Quick Fixes: Coming to Terms with Terrorism, Islam, and Statelessness in Somalia." The Journal of Conflict Studies 23, no. 2 (Fall 2003): 24-56. Web. 29 Mar. 2016, available via link: https://journals.lib.unb.ca/index.php/jcs/article/view/215/373 (22/12?2017)..

Al Ittihad Al Islamiya, Mapping Militant Organizations, Stanford University, via link:

http://web.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgi-bin/groups/view/99 (22/12/2017)

شريف شيخ أحمد.. من قائد للمعارضة إلي الرئاسة الصومالية، جريدة الشرق الأوسط، الأحد ١ فبراير ٢٠٠٩، العدد ١١٠٢٣، ومتاح عبر الرابط التالي:

http://archive.aawsat.com (22/12/2017)

the profile of Ras Kamboni Movement, Mapping Militant Organizations, Stanford university, via link:

http://web.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgi-bin/groups/view/489

(22/12/2017)

The profile of Ahlu Sunna Wal Jama, Mapping Militant Organizations, Stanford university, via link:

http://web.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgi-bin/groups/view/109(22/12/2017)

Alexandra Topping, Piracy in Somalia: Key facts, The guardian newspaper, Sunday, 14 November 2010, via link:

https://www.theguardian.com/world/2010/nov/14/somalia-piracy-key-facts (22/12/2017)

Report of IMB about "Somali pirate clampdown caused drop in global piracy, IMB reveals, via link:

https://icc-ccs.org/index.php/904-somali-pirate-clampdown-caused-drop-in-global-piracy-imb-reveals (22/12/2017)

Somalia country report, Country information & policy unit, Home office, United Kingdom, April 2004, p 111, Available via link:

http://www.refworld.org/pdfid/40a887840.pdf (23/12/2017)

فوز محمد عبدالله فرماجو بمنصب الرئاسة في الصومال، الموقع الالكتروني لهيئة الإذاعة البريطانية عبر الرابط التالي: (٢٠١٧/١٢/٢٣)

http://www.bbc.com/arabic/middleeast-38904481

Somalia's moderate Islamist leader, BBC, 22/01/2007, via link:

http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/5072268.stm (23/12/2017).

Somalia report, Freedom in the world report 2006, published by Freedom house organization, via link:

https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2006/somalia (27/12/2017)

خالد محمود، رئيس الحكومة الصومالية يتهم رئيس البرلمان بأنه دمية يستخدمها أعداء السلام، جريدة الشرق الأوسط، السبت، ٢٥ يونيو ٢٠٠٥، العدد ٩٧٠٦، ومتاح عبر الرابط التالي:

http://archive.aawsat.com (27/12/2017)

جلال الشرعبي، «القبيلة في الصومال.. يد للدين وساعد للسلاح»، مقال منشور بتاريخ ٤ أبريل ٢٠٠٧ على الموقع الالكتروني لشبكة العربية الإخبارية، ومتاح عبر الرابط التالي:

http://www.alarabiya.net/views/2007/04/04/33188.html (28/12/2017)

محمد عمر أحمد، خريطة الحركات والقوي الإسلامية في الصومال، أرشيف إسلام أون لاين:

https://archive.islamonline.net/?p=135#3 (28/12/2017)

Somalia: Islamic courts set up consultative council", report was published on 26 June 2006, via "reliefweb": (28/12/2017)

https://reliefweb.int/report/somalia/somalia-islamic-courts-set-consultative-council

محمد عمر أحمد، مرجع سابق.

Inside Somalia and the Union of Islamic Courts, Wikileaks, via link:

https://wikileaks.org/wiki/Inside_Somalia_and_the_Union_of_Islamic_Courts(28/12/2017)

profile: Sheikh Hassan, via critical threats organization website, via link:

(29/12/2017) https://www.criticalthreats.org/analysis/profile-sheikh-hassan-dahir-aweys

Bell Roggio, The Rise & Fall of Somalia's Islamic Courts: An Online History, published on 4 January 2007, Long War Journal, via link:

https://www.longwarjournal.org/archives/2007/01/the_rise_fall_of_som.php (29/12/2017)

"المحاكم" تحيي فكرة "الصومال الكبير"، وتتعهد ضم أقاليم في كينيا واثيوبيا، جريدة الحياة اللندنية، بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٩، عبر الرابط التالي:

http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2006/11/19 (29/12/2017)

Political Islam in Somalia between the dualism of failure and terrorism

Elsayed Ali Abofarha, PHD

Abstract

The failure of the state in Somalia has become commonplace For East African observers,

But looking at Somalia's map and its capabilities shows that failure is surprising, How can a state with such human and natural potentials and religious homogeneity have this status quo? This study seeks to answer a key question of why the state in Somalia remains hostage to failure and terrorism by reading the initial indicators of the state in Somalia, and then stand on the reality and map of political Islam in the Somali conflict, And the extent to which political Islam has failed to realize the dream of the lost state since the fall of the regime of Siad Barre in the early nineties, and what is the future of the state in light of the current challenges.

Kay Words:

Somalia, political Islam, terrorism, state, failure